

سنوات السيسي العجاف □□ الاقتصاد من وعود بالانتعاش إلى "الإنعاش"



الأربعاء 3 يونيو 2020 04:06 م

تحل هذه الأيام الذكرى السادسة لتولي رئيس الانقلاب، عبدالفتاح السيسي، سدة الحكم في مصر بعد انقلاب يوليو 2013، وقد غرقت فيها البلاد في الديون، ودخلت مرحلة "الإنعاش" الاقتصادي بدلا من "الانتعاش" الذي وعد به إبان توليه الحكم □
ويقول خبراء اقتصاد وسياسيون في تصريحات صحفية، إن هذ الفشل الاقتصادي الذريع تتم تتويجه بحزمة قروض في مايو الماضي تمثلت في قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.7 مليار دولار، وتنفيذ أكبر طرح سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار □
ليس هذا فقط، إنما تسعى مصر للحصول على ما يصل إلى 8.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وفقا لما نقلته وكالة بلومبيرغ عن مسؤولين مصريين □

ديون لا قبل بها

وبالمجمل تستهدف وزارة المالية بحكومة الانقلاب إصدارات "أذون وسندات خزانة محلية ودولية" قيمتها 988.2 مليار جنيه بالعام المالي المقبل 2021-2020 (نحو 62 مليار دولار).

وتوجه القروض الجديدة لسد الفجوة التمويلية، موزعة بواقع 432.1 مليار جنيه عجزا كليا، و555.6 مليار جنيه قسمة سداد أفساط القروض المحلية والأجنبية، وفق صحيفة المال المصرية المتخصصة (الدولار 16.01 جنيه).

ارتفع حجم الديون الخارجية إلى نحو 112.67 مليار دولار بنهاية ديسمبر من عام 2019، مقابل 46 مليار دولار عند استولى السيسي على الحكم منتصف 2014، فيما توقع وزير المالية بحكومة السيسي أن يقفز الدين المحلي إلى 5.7 تريليون جنيه، مقابل 1.81 تريليون جنيه، في نفس الفترة □

زيادة عدد الفقراء بدلا من انخفاضه

ومن المتوقع تضاعف نسبة الفقراء في مصر وحلول نصف سكانها تحت خط الفقر، بعد أن كانت نسبة الفقر في 2014 نحو 26.3 بالمئة وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكانت ارتفعت إلى 32.5 بالمئة في 2018، بسبب ما أسمته وزيرة التخطيط بحكومة الانقلاب، هالة السعيد، "تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي"، حسب قولها □

وتوقعت دراسة بحثية لمعهد التخطيط القومي التابع لوزارة التخطيط ارتفاع معدل الفقر في مصر بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، ليتراوح ما بين 5.6 و12.5 مليون فرد (38-40.2 بالمئة) من عدد السكان خلال العام المالي 2020-2021 وفقا لسيناريوهات مختلفة □

وخسر المصريون نصف مدخراتهم بالجنيه المصري عندما قام البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه المصري في نهاية 2016 وارتفع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري، بنحو 16 جنيها مقابل نحو 7.18 جنيه خلال يونيو 2014.

الدعم صفر والأجور أقل

وألقى السيسي دعم الوقود والكهرباء بشكل شبه نهائي بعد أن كان يقدر دعم المواد البترولية بنحو 134 مليار جنيه في موازنة 2013/2014 وبلغ دعم الكهرباء في موازنة 2020/2021 صفر، مقابل 33.4 مليار جنيه في موازنة 2014/2015.

وتقلصت قيمة الأجور الحقيقية رغم ارتفاعها بشكل أقل مقارنة بالتضخم الكبير الذي حدث خلال تلك السنوات الست الماضية، فتبلغ في موازنة 2020/2021 نحو 335 مليار جنيه (20.9 مليار دولار) مقارنة بـ207 مليار جنيه (29.74 مليار دولار)، أي بانخفاض نحو 9 مليارات دولار.

كارثة الاقتصاد تحكم الجيش

وأكد الخبير الاقتصادي، محمد كمال عقدة، أن "السيسي ليس فاشلا اقتصاديا فقط إنما فاسدا أيضا؛ وحديثه عن الإصلاح الاقتصادي وبرنامج صندوق النقد هو للاستهلاك المحلي، وكل المؤشرات على الأرض تؤكد أن الأمور سارت بشكل عكسي فزاد التضخم، وانخفض الجنيه، وتحول الاحتياطي إلى ديون، وتضاعفت الأسعار، ووصل الدعم للرقم صفر، ودليل فشله فرض جباية 1 بالمئة على مرتبات الموظفين".

وأضاف "كان واضحا إنفاق السيسي ببذخ على مشروعات خاصة كالعاصمة الإدارية، والتسليح الضخم (عمولات)، و تفرقة قناة السويس الجديدة، وضح الأموال في كتل خرسانية، مقابل إهمال أهم ملف لنهضة الأمم؛ التعليم والصحة، وإهمال البنى التحتية للعاصمة والمحافظات، ولكننا رأينا مشروعات جسور وطرق للقوات المسلحة تحطمت وتكسرت لأنها تفتقر للجودة والكفاءة".

واتهم نظام السيسي بافتقاره للرؤية والتخلف، قائلا: "لا توجد رؤية واضحة عند هذه الحكومة ورئيس النظام الفاسد للنهوض بمصر اقتصاديا، فرأينا جملا من باب صبح على مصر بجنيه، وأبيع نفسي، ولماذا أنفق على السكة الحديد بدلا من وضع الأموال بالبنوك والحصول على فائدة، كلها تؤكد أن الرجل فاشل وفشل اقتصاديا، بالإضافة إلى تدخل الجيش السافر في كل قطاعات الاقتصاد هو أحد أبرز ملامح هذا الفشل والفساد المفروض أن يتقدم القطاع الخاص التطوير".

انقلاب على الشرعية ثم على وعوده

من جانبه، يصف عضو لجنة الإسكان بالبرلمان المصري سابقا، عزب مصطفى، ملامح الاقتصاد منذ استولى السيسي على الحكم بأنه "ينتقل من سيئ إلى أسوأ؛ حيث أن الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا، ووعد السيسي بأن مصر ستكون غير مصر التي انقلب على الشرعية فيها".

وعن أبرز ملامح الفشل، أوضح أنه "ارتفع الدين الداخلي من 1.7 تريليون جنيه وهبط الجنيه مقابل الدولار من 7.15 جنيه للدولار إلى 16 جنيها للدولار، فعن أي نجاح يتحدثون؟".

واختتم حديثه بالقول: "كان يتذرع السيسي هو ومن قبله بتكلفة الدعم، فألغاه كلية، واستبعد 8 ملايين من دعم التموين وفق مستشار وزير التموين، وظهر في البيان التحليلي في موازنة 2019/2020 انخفاض الدعم إلى 52.8 مليار جنيه فقط مما ساهم في رفع أسعار السلع الأساسية وزاد العبء على الأسر المصرية".